

# أكتوبر الحسم الليبي في مواجهة عراقيل الإخوان

## تيار الإسلام السياسي يسعى لتحقيق مكاسب من المشاورات حتى يواصل الهيمنة على مؤسسات الدولة

اعتبر مراقبون أن مشاورات الحل الليبي، التي انطلقت جولاتها مطلع الأسبوع الجاري، ستدخل فعليا مرحلة الحسم، والذي ينتظر أن يشهد شهر أكتوبر الحالي، اللسمات الأخيرة حول تنفيذ الاتفاق المبرم لتقاسم السلطة بين الفرقاء السياسيين، رغم محاولات تيار الإسلام السياسي التأثير على مجريات الأمور حتى لا يخسروا في حرب الاستئثار بمقدرات الدولة النفطية عبر الحصول على مكاسب قد يزجون بها في معاركهم اللاحقة.

تبعد 500 كلم إلى الجنوب من العاصمة تونس، وذلك نزولا عند رغبة أطراف ليبية وأخرى إقليمية، لكن مصادر أخرى أكدت أن نقل المؤتمر يتعلق بأسباب لوجستية من بينها ما هو متعلق باستخراج الناشرات.

وكانت إيطاليا قد اقترحت أن يتم استبدال جنيف بالعاصمة المالطية فاليتا وهو ما دعمته حكومة الوفاق وتركيا قبل أن يقع الاختيار على جربة. وقد أكدت تلك المصادر أن واشنطن وضعت كل ثقلها لضمان نجاح الاجتماع، وكذلك الحوار السياسي الذي سيفرض سلطات جديدة لقبادة المرحلة الانتقالية في ليبيا.

وأعلنت السفارة الأميركية لدى ليبيا الجمعة الماضي، أن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو أكد أن بلاده ستستخدم كل أسلحتها الدبلوماسية لتحقيق الاستقرار في ليبيا والانهيار في عملية سياسية تقود إلى حل للأزمة هناك. ووفق رئيسة بعثة الدعم الأممية بالإنابة ستيفاني وليامز، فإن أول أهداف الحوار ستكون حول الانتخابات، لافتة إلى أن الأمر النهائي بيد الليبيين إذا ما أرادوا عقدها في مارس المقبل أم لا، وهو ما ستثبته المباحثات مع الأطراف الليبية.

وينتظر أن يتم الإعلان قبل نهاية أكتوبر الجاري عن تشكيل مجلس رئاسي جديد في ليبيا يتكون من رئيس ونائين، وحكومة وحدة وطنية تضم كفاءات مستقلة من الأقاليم التاريخية الثلاثة للبلاد، على أن يباشروا عملهم من مدينة سرت، التي سيتم اتخاذها عاصمة مؤقتة للبلاد.

ويرجح مراقبون من كواليس الحوار الليبي أن يتم التوافق على تكليف رئيس البرلمان عقيلة صالح من إقليم برقة بمهمة رئيس المجلس الرئاسي، فيما لا يزال الجدل متواصلا حول الشخصية التي سيتم اختيارها من إقليم طرابلس لرئاسة الحكومة.

وفي حالة التوصل إلى هذا التوافق، سيعلن عن إعادة توحيد مجلس النواب على أن تتولى رئاسته إلى أحد أعضائه المنحدرين من إقليم فزان الجنوبي، وعقد جلسة للبرلمان يتم خلالها منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية، وعن انتهاء مهام حكومة الوفاق بطرابلس والحكومة المؤقتة بشرق البلاد.

ويذكر تقارير إعلامية أنه تقرر نقل الحوار الليبي من جنيف إلى المنتجع السياحي بجزيرة جربة التونسية التي

الحبيب الأسود  
كاتب تونسي



تونس - لم يدخر الوسطاء في المشاورات الليبية ولاسيما الأمم المتحدة والمنايا جهودهم خلال اجتماع اقتراضي عقد الإثنين الماضي، والذي يعتبر امتدادا لمؤتمر برلين المنعقد في التاسع عشر من يناير الماضي للنظر في مختلف المسائل المتعلقة بالحل السياسي وما وصلت إليه مخرجات مؤتمر برلين والاستعداد للحوار الليبي - الليبي الذي سينطلق في 15 أكتوبر الجاري.

وشارك في الاجتماع ممثلون عن الأمم المتحدة والاتحاديين الأوروبي والأفريقي والجامعة العربية بالإضافة إلى الولايات المتحدة والمنايا وبريطانيا وفرنسا والصين وتركيا والإمارات والكونغو وإيطاليا ومصر والجزائر.

سعید رشوان  
القوى المدنية الليبية  
عليها التصدي للإخوان  
كي لا يخربوا الدولة



وقبل انعقاد الاجتماع بتقنية الفيديو كونفرنس، قال نائب مندوب الألمانى الدائم لدى الأمم المتحدة، غونتر سوتر، إن "هناك عددا من التطورات المشجعة، ومنها المحادثات الأمنية التي أجريت في مصر، والاتفاق على الانتقال السياسي، وصنادير النفط"، لافتا إلى أن هناك العديد من المشكلات التي يعين حلها، وبالتحديد وقف إطلاق النار، ومستقبل العملية السياسية في ليبيا.

ويأتي هذا الاجتماع في إطار الجهود المبذولة لضمان الوفاء بالالتزامات التي تم التمسك بها خلال مؤتمر برلين بشأن ليبيا في شهر يناير الماضي، ولتقييم الوضع في البلاد والحث على المزيد من التقدم في تنفيذ مخرجات مؤتمر برلين.

### من جنيف إلى جربة

ذكرت تقارير إعلامية أنه تقرر نقل الحوار الليبي من جنيف إلى المنتجع السياحي بجزيرة جربة التونسية التي



### الحوار الطريقة المثلى لبناء ليبيا الجديدة

ولا يتعدى عدد الإخوان في ليبيا بعض المئات، ورغم ذلك باتوا يتحكمون في مفاصل الدولة في طرابلس، ويسعون منذ فترة إلى تمرير مسودة الدستور الذي يرون أنه أقرب ما يكون إلى الدستور التونسي، الذي تم التصديق عليه في العام 2014 لخدمة مصالح حركة النهضة عبر تكريس نظام سياسي هجين، ونظام انتخابي لا يحسم مسألة الوصول إلى الحكم إلا من خلال تحالفات يعتقد الإخوان أنهم الأقدر على تشكيلها بالاعتماد على مدى اختراقهم لمؤسسات الحكم.

ويواجه الإخوان ليبيا مشكلة معقدة تتمثل في تعدد القوى المتدافعة لخدمة الأجندة التركية في ليبيا، ومنها القوى الجهادية وخاصة بمدينة مصراتة، ونخبة رجال الأعمال وأمرء الحرب، وتيار "يا بلادي" الذي أسسه نوري بوسهمين الذي يبدو أقرب إلى مجالس شوري المجاهدين والحركات الجهادية وفلول الجماعة المقاتلة ومليشيات الزاوية وطرابلس وما تسمى بمجالس الثوار الملتزمة بفتاوى المفتي المغزول الصادق الغرياني.

ويبدو هناك شبه إجماع بين المتصارعين على السواء الأعمى للرئيس التركي رجب طيب أردوغان على أن الحل السياسي قد يأتي إلى السلطة بقوى تقطع حبل الود مع أنقرة، خصوصا مع انفتاح عدد من قيادات غرب البلاد ومنها مصراتة، على مصر المعروفة بدعمها لسلطات شرق البلاد.

وفي هذا السياق، حذر عضو مجلس الدولة الاستشاري الخاضع للإخوان، عبدالرحمن الشاطر، من تولي رئيس مجلس النواب عقيلة صالح رئاسة المجلس الرئاسي الجديد، لأنه يعمل على تعطيل مذكرتي التفاهم بين الوفاق والبحري الموقعتين بين حكومة الوفاق وتركيا.

وقال الشاطر، في تغريدة له عبر حسابه بتويتر، إن الحوارات السياسية الحالية والقادمة تستهدف تحالف الوفاق مع تركيا، معتبرا أن تسجيل الأمم المتحدة لمذكرتي التفاهم بين الوفاق الليبي وحال تولي عقيلة صالح رئاسة المجلس الرئاسي الجديد بعدم التفاعل مع الطرف التركي، وبالتالي تصبح معطلة.

وكانت منصات الإعلام الإخوانية زعمت أن الأمم المتحدة صدقت على مذكرة التفاهم الموقعة أواخر نوفمبر الماضي بين السراج والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في حين أن الأمر يتعلق بتسجيل عادي يمكن التراجع عنه في أي وقت.

وتكشف حسن الصغير وكيل وزارة الخارجية بالحكومة الليبية الأسبق، أنه بموجب المادتين 102 و103 من الفصل السادس بميثاق الأمم المتحدة، فإن اتفاقية الوفاق مع تركيا مخالفة للقانون الداخلي، إذ لم تسجل في أمانة هيئة الأمم المتحدة، وفق ما يتطلب تسجيل المعاهدات كما نص ميثاق الأمم المتحدة، ما يعني أن تسجيل الاتفاقية مع تركيا كان تسجيلاً عادياً ولا يتضمن الميثاق الأممي الذي يجعل من الاتفاقية ملزمة للدول الأعضاء بالأمم المتحدة.

وقادة الميليشيات والنظام التركي يعتقد أنه ليس من مصلحتها التوصل إلى حل سياسي يقفها سيطرتها على مفاصل الحكم في طرابلس، مشيرين إلى أن انقرة وجماعة الإخوان تتجهان لوضع العديد من الفخاخ في طريق الحل بسبب إصرارهما على استمرار تدخل تركيا في غرب البلاد والعمل على استبعاد قيادة الجيش والسيطرة على مراكز النفوذ في المرحلة القادمة.

وكان رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج أعلن منتصف سبتمبر الماضي عن قرب استقالته من منصبه، وقال في خطاب تلفزيوني "أعلن للجمع رغبتي الصادقة في تسليم المهامي للسلطة التنفيذية القادمة في موعد أقصاه نهاية شهر أكتوبر"، ما جعل وزير الخارجية الإيطالي، لويجي دي مايو يشير إلى أن تنفيذ الخطوة مرهون بإنشاء هيكل مؤسسي فاعل تتواصل إليه الأطراف الليبية بناء على اتفاق سياسي.

ومع أن دي مايو اعتبر خلال مؤتمر صحفي مشترك في مقر وزارة الخارجية في روما الجمعة الماضي مع نظيره التركي مولود جاويش أوغلو، أن قرار السراج "هو خيار شجاع ومسؤول بشكل كبير"، إلا أن عددا من المراقبين حذر من الإصرار في التفاؤل بالتوصل إلى الحل السياسي الذي سيؤدي إلى تبادل سلمي للسلطة والدخول بالبلاد في مرحلة الحسم الانتقالي نحو انتخابات برلمانية ورئاسية خلال 18 شهرا.

ويرى مراقبون أن أطرافا داخلية وخارجية من بينها قوى الإسلام السياسي

وكان رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج أعلن منتصف سبتمبر الماضي عن قرب استقالته من منصبه، وقال في خطاب تلفزيوني "أعلن للجمع رغبتي الصادقة في تسليم المهامي للسلطة التنفيذية القادمة في موعد أقصاه نهاية شهر أكتوبر"، ما جعل وزير الخارجية الإيطالي، لويجي دي مايو يشير إلى أن تنفيذ الخطوة مرهون بإنشاء هيكل مؤسسي فاعل تتواصل إليه الأطراف الليبية بناء على اتفاق سياسي.

ومع أن دي مايو اعتبر خلال مؤتمر صحفي مشترك في مقر وزارة الخارجية في روما الجمعة الماضي مع نظيره التركي مولود جاويش أوغلو، أن قرار السراج "هو خيار شجاع ومسؤول بشكل كبير"، إلا أن عددا من المراقبين حذر من الإصرار في التفاؤل بالتوصل إلى الحل السياسي الذي سيؤدي إلى تبادل سلمي للسلطة والدخول بالبلاد في مرحلة الحسم الانتقالي نحو انتخابات برلمانية ورئاسية خلال 18 شهرا.

ويرى مراقبون أن أطرافا داخلية وخارجية من بينها قوى الإسلام السياسي

### ألاعب الإخوان ليبيا

يحاول الإخوان تعويض ضعف حضورهم في المجتمع وعجزهم عن استقطاب مناصرين، بالهيمنة على مؤسسات الدولة للتحرك بمنطق الحزب الحاكم والمتحكم في مصالح المواطنين، وبالمحافظة على هذا الدور اعتمادا على تنفيذ أجندات الوصي التركي، الذي سيمثل إخراج من البلاد، آخر مسمار يدق في نعش الإسلام السياسي في ليبيا بعد ثبوت تورطه في الفساد والتامر على الدولة والتبعية للاجئين.

## متى ينتهي سراب انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

في أكتوبر 2005، وقد اتسمت العملية بالبطء الشديد، حيث فُتح 16 فصلا فقط من بين الفصول الخمسة والخلائين اللازمة لإكمال عملية الانضمام للاتحاد، وأُغلق واحد منها في مايو 2016 ولكن سرعان ما توقفت بسبب أزمة اللاجئين.

ومنذ تولي الرئيس رجب طيب أردوغان الحكم ومع إبراز سياساته المعادية ضد بعض الدول وقمعه للتظاهرات التي خرجت ضده ظهر شق من أعضاء الاتحاد الذين يتمسكون بعدم إتاحة الفرصة لأنقرة من أجل دخول البيت الأوروبي، وفي مقدمتهم ألمانيا.

وتختلف مواقف دول الاتحاد من انضمام تركيا إليه فهي تقوم في أغلبها على روايت تاريخية وأيديولوجية،

استمرار التطورات السلبية في سيادة القانون والحقوق الأساسية والسلطة القضائية حتى أن مفاوضات الانضمام وصلت إلى طريق مسدود.

وتتفاوض تركيا على الانضمام إلى الاتحاد بصفتها دولة عضوا بعد تقديمها لطلب رسمي بالانضمام إلى منطقة اليورو، منذ أبريل عام 1987 وكانت من أول الدول التي انضمت، بعد الأعضاء المؤسسين العشرة، إلى مجلس أوروبا في عام 1949 لتبرم في 1995 اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد واعترف بها رسميا مرشحا للعضوية الكاملة في قمة هلسنكي للمجلس الأوروبي في 12 ديسمبر عام 1999.

وبدأت المفاوضات المتعلقة بحصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد



مؤهلات غير مقبولة

وزادت الأنشطة التركية المثيرة للجدل مثل التنقيب عن الغاز شرق المتوسط وشراء نظام الدفاع الروسي إس-400 رغم عضويتها في حلف شمال الأطلسي (ناتو) والعلمية العسكرية في سوريا التي تستهدف الأكراد، من مسافة التباعد بين تركيا والاتحاد، وأوصلت العلاقات بشأن تحديات العلاقات الأوروبية التركية، إلى مستوى قياسي من التدهور.

وفي خطوة لا تبدو مفاجئة، قالت اللجنة التنفيذية للاتحاد الأوروبي في تقريرها السنوي بشأن تركيا كشفت عنه الثلاثاء إن الحكومة التركية تقوض اقتصادها وتقلص الديمقراطية وتدمر المحاكم المستقلة مما يجعل محاولة أنقرة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أبعد من أي وقت مضى.

وانتحت المفوضية الأوروبية باللوم في تدهور الأوضاع في مجال حرية التعبير والسجون والبنك المركزي على "الإفراط" في مركزية السلطة الرئاسية. وقالت إن الحكومة تعرض تركيا أيضا "لتغييرات سريعة في معنويات المستثمرين"، وليس ذلك كل شيء، فالمسؤولون الأوروبيون يتهمون تركيا بعدم معالجة مخاوف الاتحاد الأوروبي الجادة بشأن

أحبط الاتحاد الأوروبي مرة أخرى مخطط الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الانضمام للتكتل وتحول حلمه إلى سراب خاصة بعد الانتقادات الكثيرة التي تعرضت لها أنقرة بأنها تنتهك القانون الدولي ومعايير أوروبا، ورغم معرفة الأتراك أنهم لن يحصلوا على العضوية الكاملة في ظل السياسات الراهنة، لماذا يتمسكون بمواصلة المفاوضات، التي بدأت قبل 15 عاما.

بروكسل - يستند الأوروبيون في رفضهم "الصارم" منح تركيا عضوية كاملة في الاتحاد إلى العديد من التبريرات تتراوح بين التعسف على الديمقراطية والعدوانية ضد دول أعضاء في الأمم المتحدة، وأخرى لها علاقة بالدين، ما يجعلها بعيدة عن دخول هذا التكتل.

- مسار انضمام تركيا
- 1987 انضمت بصفة عضو
  - 1995 إبرام اتفاقية الاتحاد الجمركي
  - 2005 بداية مفاوضات العضوية الكاملة
  - 2016 توقف المفاوضات بسبب ملف اللاجئين
  - 2020 رفض انضمامها لعدة مآخذ